ورشة عمل حول التخطيط لآجراء تعدادات السكان والمساكن باستخدام التكنولوجيا في بلدان عربية مختارة
بيروت، 24-27 يوليو 2018

ملامح التخطيط لأجراء التعداد العام للسكان والمساكن في ليبيا 2020

مصلحة الأحصاء والتعداد

WWW.BSC.LY

المحتويات

- نبذة عامة
- الأستراتيجية الوطنية
- اهم نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص
- التعدادات والمسوح
- أهم ملامح التخطيط لأجراء التعداد 2020

المقدمة

- تقع ليبيا في شمال أفريقيا وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالي 1.7 مليون كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 6.6 مليون نسمة. والتي كانت من أعلى الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أفريقيا حيث يصل إلى 14,000.00 دولار أمريكي والتي تأتي أساسا من تصدير النفط. غير أن البلاد تعرضت في السنوات الأخيرة لعدم الاستقرار مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط. وقد أثر هذا الوضع سلبا على العديد من القطاعات بما في ذلك مصلحة الإحصاء والتعداد والنظام الإحصائي الوطني .
- تأسست مصلحة الإحصاءات والتعداد في عام 1953 وقامت بإجراء اول تعداد للسكان والمساكن في عام 1954. وقد استلزم ذلك سن قانون الإحصاءات في عام 1953 الذي تم تحديثه في عام 1963 وظل الإطار القانوني الموجه إلى يومنا هذا ، وفي عام 2014 أجري تحديث ومراجعة للقانون ولكن لم يتم إصداره بعد

تتبنى مصلحة الحصاء والتعداد من خلال رؤية ورسالة وسبعة أهداف استراتيجية، وفيما يلي توضيح لها:

- **الرؤية:** أن يكون النظام الاحصائي الوطني حديثا وذو مصداقية وفعالية بحلول عام 2023
- **الرسالة:** إنتاج إحصاءات ذات جودة تلبي احتياجات المستخدمين.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال سبعة أهداف:

1. تحسين السياسة والإطار التنظيمي والمؤسسي
2. تحسين إطار تنمية الموارد البشرية وإدارتها
3. تحديث البنية التحتية المادية والإحصائية
4. تطوير وتحسين العمليات الإحصائية
5. وضع وتنفيذ السياسات الإحصائية
6. تطوير آليات تمويل مستدامة
7. وضع ترتيبات تعاون مستدام مع المؤسسات المحلية والدولية

التنظيم الداخلي لمصلحة الاحصاء والتعداد ، فانها تتكون من سبعة ادارات هي:

- ادارة الاحصاءات السكانية والاجتماعية
- ادارة الاحصاءات الحيوية
- ادارة الاحصاءات الاقتصادية
- ادارة المنهجيات وضبط الجودة
- ادارة الموارد البشرية
- ادارة نظم وتقنية المعلومات
- ادارة الشؤون الادارية والمالية
- بالاضافة الى مكتبين وهما مكتب الشؤون القانونية ومكتب المراجعة الداخلية

برامج التنمية الوطنية والقارية والعالمية

- **خطة التنمية الوطنية**

وعلى الرغم من أن ليبيا تمر حاليا بعدم استقرار سياسي، فمن المتوقع أنه مع تحسن الوضع ستضع السلطات أجندة إنمائية جديدة تعكس التحول الذي يجب أن تمر به البلاد لتحقيق أهدافها. وسيتطلب ذلك إحصاءات نوعية لقياس ورصد المؤشرات لإرشاد السياسات الوطنية وعمليات التخطيط.

- **برامج التنمية القارية والعالمية**

على الصعيدين القاري والعالمي، تتفق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات مع جدول الأعمال التالي:

- **استراتيجية 2063 للاتحاد الافريقي لسنة 2013**

تعتبر استرتيجية الاتحاد الافريقي 2063 إطارا استراتيجيا يسعى إلى تحويل الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للقارة الأفريقية على مدى 50 عاما من خلال سبعة تطلعات موجهة نحو تحقيق النتائج ، وقد وضعت أهداف واستراتيجيات وغايات في عدة مجالات طموحة ، وسوف تشكل الأساس لمساءلة الشركاء. ولذلك سيتطلب هذا الإطار الكثير من البيانات من البلدان الأفريقية.

- **برنامج 2030 للأمم المتحدة حول اهداف التنمية المستدامة**

المبادئ والأطر الدولية

على الصعيد العالمي، تتوافق الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات مع المبادئ التوجيهية والمبادئ الرئيسية التالية:

- **مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية لعام 1994**

تضمن المبادئ العشرة الأساسية للأمم المتحدة أن تنتج النظم الإحصائية للبلدان بيانات مناسبة وموثوق بها تلتزم بمعايير علمية ومهنية معينة.

- **الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية لعام 2006.**
- **الميثاق الأفريقي للإحصاء 2009**
- **استراتيجية الإحصاءات في أفريقيا 2009**
- **مدونة الممارسات المعيارية الاوروبية لدول جنوب البحر المتوسط.**

وهي المدونة المنبثقة عن مدونة الممارسات المعيارية في الاحصاء الاوروبي والخاصة بدول جوار جنوب البحر المتوسط .

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات الخاصة بالوضع الحالي للنظام الإحصائي الوطني

- نقاط القوة:

(أ) وجود إطار قانوني يخول مصلحة الإحصاء والتعداد لإنتاج إحصاءات رسمية.

ب) القيادة والإدارة المتخصصة لمصلحة الإحصاء والتعداد.

ج) علاقات جيدة مع الوكالات الدولية المتخصصة في الاحصاءات.

د) وجود بعض الخبرات والكفاءات في مجال الإحصاء داخل مصلحة الإحصاء والتعداد.

ه) توافر بعض البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصلحة الإحصاء والتعداد، فضلا عن عدد قليل من الوزارات الأخرى.

(و) توافر قواعد البيانات في مصلحة الإحصاء والتعداد والوزارات والإدارات والوكالات.

ز) تاريخ طويل من الاستقرار والحياد تميزت بهما مصلحة الإحصاء والتعداد في خضم الوضع السياسي والاقتصادي المتغير.

(ح) وجود علاقة مع بعض الوزارات والإدارات والوكالات.

- **نقاط الضعف:**

أ) عدم وجود تنسيق إحصائي بين القطاعات

(ب) ضعف دور مصلحة الإحصاءات والتعداد على المستوى الوطني

ج) الإطار القانوني لا يواكب التطورات الحديثة.

(د) عدم كفاية الموارد المالية

هـ) عدم كفاية البنية التحتية

(و) عدم كفاية الموارد البشرية وبناء القدرات

ز) عدم وجود وحدات إحصائية في العديد من القطاعات

(ح) ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوزارات والإدارات والوكالات

ف) ضعف الثقافة الإحصائية والتوعية بين المستخدمين

(ي) ضعف تجميع البيانات الروتينية بين الوزارات والإدارات والوكالات

(ك) ضعف الدعوة الإحصائية (الحث على استخدام البيانات الإحصائية)

ل) عدم وجود أولويات للأنشطة الإحصائية من قبل الحكومة

الفرص:

أ) إرادة قوية من قبل قيادة وإدارة مصلحة الإحصاء و التعداد لتحقيق التغييرات المؤسسية والتنظيمية

(ب) إطلاق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب عدد كبير من الإحصاءات الدقيقة

ج) زيادة توافر الابتكارات التكنولوجية

د) توافر الشركاء في النظام الإحصائي الوطني

(ه) فرصة لإعادة بناء النظام الاحصائي الجديد والحديث والفعال

و) وجود الشركاء الراغبين في دعم التطوير الإحصائي في البلاد

ز) استخدام التكنولوجيا الحديثة في بعض المسوحات (استعمال اللوحات الالكترونية في المسح المتعدد القطاعات لسنة 2016 – 2017 من قبل مصلحة الإحصاء والتعداد وكذلك المركز الوطني لمكافحة الامراض NCDC)

التحديات:

أ) لا يتم اعطاء الإحصاءات الأولوية في الوقت الحالي بسبب الاضطرابات الاجتماعية والسياسية

ب) استمرار عدم الاستقرار السياسي

ج) الاعتماد على مصادر البيانات الأخرى على المستويين الوطني والدولي

(د) الركود الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، مما يحد من توافر الموارد

(ه) عدم وجود آليات لتنسيق النظام الإحصائي الوطني

و) تدني مرتبات العاملين بالمجال الاحصائي

القيم الأساسية

ان القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية والتي ستقود النظام الإحصائي الوطني لتحقيق الناتج المنشود من الإحصاءات والمؤشرات هي:

الاستقلالية والمهنية: سوف يعمل النظام الإحصائي الوطني بدقة وفقا لاعتبارات مهنية دون تدخل من أي جهة، ويستخدم المبادئ العلمية والأخلاق المهنية، فيما يتعلق بأساليب وإجراءات جمع ومعالجة وتخزين وعرض البيانات الإحصائية.

ضمان جودة البيانات: يلتزم النظام الإحصائي الوطني بإنتاج بيانات تتفق مع أبعاد الجودة في شكل التوقيت والموثوقية والاتساق والقابلية للمقارنة والنوعية وسهولة الوصول اليها.

جمع البيانات والموارد: توفر الإحصاءات الرسمية عنصرا لا غنى عنه في نظام المعلومات في مجتمع ديمقراطي. ولذلك ينبغي للحكومة أن توفر الإطار التشريعي اللازم الذي يمكِّن النظام الإحصائي الوطني من أداء وظيفته.

السرية: سوف يضمن النظام الإحصائي الوطني حماية "البيانات الفردية" لموردي البيانات. وسوف يتعامل النظام الإحصائي الوطني مع المعلومات الإحصائية على أنها سرية للغاية وتستخدم حصرا لأغراض إحصائية.

التنسيق والتعاون: يقوم النظام الإحصائي الوطني بتشجيع وتطوير ترتيبات متبادلة للتنسيق والتعاون (بما في ذلك تبادل المعلومات) بين المنتجين والمستخدمين.

- عدد السكان الليبيين التقديري لعام 2017 :

6579778

- عدد المحلات : 667 محلة.
- عدد مناطق العد : 9343 منطقة عد
- عدد المناطق : 22 منطقة (اشرافية).
- عدد المحافظات : 10 محافظات.
- استخدام طريقة العد النظري في عام 2006.
- استخدام الماسح الضوئي لأدخال البيانات.

أهم المسوح الذي أجريت خلال 10ستوات الأخيرة

- مسح صحة الاسرة 2007,2014
- المسح القتصادي والأجتماعي 2008
- المسح الديمغرافي 2010.
- مسح الوطني للسكان 2012 .
- مسح التشغيل والبطالة 2007-2013.
- مسح تقنية المعلومات 2013.
- مسح الأسري المتعدد القطاعات 2016.
- مسح مسح التعليم 2018
- مسح مناظير المدن 2018

أهم الدراسات والبحوث

- تقرير التنمية البشرية 2010,2006,2002.1999
- تقرير تنمية الالفية 2010.
- تقرير الأمن الغذائي 2015
- نقريرقياس الحرمان المتعدد الابعاد 2018 .
- تقرير ديناميكيات القوى العاملة 2014

التخطيط لأجراء التعداد

- **تسعى مصلحة الاحصاء من خلال تنقيذ الأستراتيجية الى اجراء التعداد العام للسكان والمباني والمنشآت لعام 2020 من خلال الخطوات التالية :**
- اصدار التشريع القانوني لأجراء التعداد وتشكيل لجان عليا وفنية صادر من رئاسة جلس الوزراء
- اعداد مذكرة تفاهم حول مبررات تنفيذ التعداد وأهمية وفوائد واستخدمات التعداد وما يتطلبه من تنفيذ توصيات الأمم المتحدة للسكان.
- تحديدالأحتياجات المادية المادية الاساسية للتعداد (التمويل الداخلي والخارجي).
- التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الوطنية ومستخدمي البيانات من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
- تحديد خطة العمل والجدول الزمني والموازنة التقديرية والهيكل التنظمي للتعداد.
- اعتماد استخدام نظم المعلومات الجغرافية لجميع المراحل.
- اعتماد جمع البيانات باستخدام الأجهزة اللوحية والوسائل الحديثة.
- اعتماد منهجية التعداد باستخدام استمارات السكان والمباني والمنشآت بالاضافة الى العد الذاتي لدى الأسر.
- خطط نشر البيانات واعداد الجداول .

- خطط نشر البيانات واعداد الجداول .
- اعتماد خطط التدريبية للكوادر البشرية في الميدان.
- اعتماد الحملة الأعلامية .
- سياسة التعاقد مع الجهات الخارجية.
- اجراء التعداد التجريبي لجميع المراحل.
- تشكيل لجان فرعية من لجان تصميم الأستمارات ولجان الاعمال الميدانية ولجان معالجة البيانات ولجان رسم وتحديث الخرائط ولجان التقييم ولجان التخطيط والأدارة .....
- اعتماد الجدول الزمني التفصيلي يتضمن الأعمال التحضيرية من حوارات والتجربة وتحديث الخرائط وحزم مناطق العد وحصر المباني والمنشآت ومرحلة العد ومرحلة تقييم ونشر البيانات .

- أهم التحديات :

1. الأوضاع الأمنية :
2. الموارد المالية للتعداد :
3. التأخر في اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأحصاء:

وشكرا على حسن انتباهكم